

# الحلق الاعوج

للمشاعر السهر السهر السيد احمد الصافي النجفي

فارقت زيدا حقة مترجيا تقويم طبع فاسد منه النوى  
ووصلته بعد الفراق مسائلا هل خلقه المعوج بالهجر استوى  
فوجدته مازال اعوج تاسيا يوما ما برحا على حد سوى  
فارتته فشكوت من طول النوى ولقيته فشكوت من قصر النوى  
دمشق احمد الصافي

ولما كانت قد امت هذه الامور بنجاح وتوفيق فقد رفعت  
كتاب استقالتها الآتي

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ١٦٨٣ التاريخ ٢ آغستوس سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة

اتقدم للسدة الملكية مسترحما قبول استقالي من  
منصب رئاسة الوزارة لحكومة جلالتم شاكرا ما اوليتمونه  
من الثقة والمعطف ومؤكد عبوديتي واخلاصي لعرشكم  
وخاضعا لوامركم في جميع الاحوال مولاي

عبد جلالتم المطيع

جعفر العسكري

وفيما يلي جواب جلالة الملك على كتاب الاستقالة

بغداد ١ محرم الحرام ١٣٤٢ - ٢ آب ١٩٢٤

عزيزي جعفر العسكري

اخذت كتابكم المؤرخ في ٢ آب سنة ١٩٢٤ م ومع اني  
اسف لقبولي استقالتكم قاتي ارى في هذا اليوم الذي تغادرون  
فيه منصبكم ان اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري العظيم  
للجهود التي بذلتوها في صالح الامة ، واذكر بلسان الشكر  
المؤازرة التي لقيتها منكم في اوقات لا ينكر احد حراجتها  
وتأثيرها الشديد على مقدرات البلاد ونجاحها ، وبهذه المناسبة  
احب ان تتأكدوا اتم وزملائكم من دوام محبتي واؤمل  
بان لا يحرم الوطن في المستقبل من خدمات ابنائنا البررة  
امثالكم

فيصل

وكانت منطقة كوكوك خاضعة للبيمنة البريطانية المباشرة  
فنقلت ادارتها الى الحكومة العراقية اثر هذه الفاجعة (وجدت  
بوصلي حين لا ينفج الوصل) « ١٥ »

١٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٠ عوز  
سنة ١٩٢٤ م منح كل من نجيب اصغر وثابت عبد النور  
وحمد الباجة جني امتيازاً لإنشاء خزان في الجبانية وسدة  
للفلوجة لارواء بعض الاراضي الزراعية الشاسعة ، وقد ظر  
بعد مدة ان اصحاب هذا الامتياز كانوا سامة لبعض الشركات  
الاجنبية وان الاستشارة الخفية لم تصب في ارشادها فآل الامر  
الى سوق الوزارة المختصة الى التحيق النيابي .

١٣ - كانت المدة المبينة لاجتماع المجلس الأمي اربعة  
اشهر تبديء من ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ م فلما انتهت هذه  
المدة ولم تنجز المهمة التي اودعت اليه صدرت ارادة ملكية  
بتمديدتها الى ١٠ آب من هذه السنة ولما كان المجلس قد  
نجز اعماله في اليوم الثاني من الشهر المذكور استصدرت  
الوزارة لمرادة ملكية بفضه في هذا اليوم

## استقالة الوزارة

لارباب في ان مهمة الوزارة العسكرية الاولى كانت  
المجلس الأناسي وامرار المعاهدة وذبولها منه واستحصال  
مصادقه على دستور المملكة وقانون انتخاب مجلس النواب

« ١٥ » كان بين عدد القتلى ستة عشر تياريا وثمانية من  
مسيحي كوكوك وقد تالفت محكمة خاصة طابت البعض من  
المجرمين وصفحت عن البعض الآخر ، وفي ٢٧ حزيران  
١٩٢٦ م اي بعد وقوع الحادث بمائتين ، اقترح المندوب السامي  
البريطاني ان تعفو الحكومة عن الجنود التياريين المحكومين  
في هذه الجريمة بزعم انهم غرباء هاجروا الى العراق تخلصاً  
من المصائب التي لاقوها في تركيا وايران ومارور مدة غير  
يسيرة على الحوادث بحيث زال كل اثر له في النفوس فلم يسع  
الحكومة العراقية رفض هذا الاقتراح فقرر مجلس الوزراء  
في جلسته المنعقدة في ٢٩ من الشهر المذكور استصدار ارادة  
ملكية بمغفلة المذكورين على شرط ان يرسلوا الى قرية « ماي »  
الواقعة في الشمال الغربي من قسبة العبادية بلواء الموصل والا  
يغادرونها إلا باذن من وزارة الداخلية.